

خارج الفقہ

۴۸

۱۸-۱۰-۹۵ صورة حج التمتع

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- القول فى صورة حج التمتع إجمالاً
- وهى أن **يحرم** فى أشهر الحج من إحدى المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج،
- ثم يدخل مكة المعظمة **فيطوف** بالبيت سبعا، و **يصلى** عند مقام إبراهيم (ع) ركعتين، ثم **يسعى** بين الصفا و المروة سبعا، ثم **يطوف للنساء** احتياطاً سبعا ثم ركعتين له، و إن كان الأقوى عدم وجوب طواف النساء و صلاته*، ثم **يقصر** فيحل عليه كل ما حرم عليه بالإحرام، و هذه صورة عمرة التمتع التى هى أحد جزئى حجه،
- * طواف النساء ليس بواجب فى عمرة التمتع و لكن لا بأس بإتيانه احتياطاً و اتيانه قبل التقصير يكون أكثر احتياطاً

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم ينشئ إحراماً للحج من مكة المعظمة فى وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة، و الأفضل إيقاعه يوم التروية بعد صلاة الظهر، ثم يخرج الى عرفات فيقف بها من زوال يوم عرفة الى غروبه، ثم يفيض منها و يمضى إلى المشعر فبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس منه،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يمضى إلى منى لأعمال يوم النحر، فيرمى جمرة العقبة، ثم ينحر أو يذبح هديه، ثم يحلق إن كان ضرورة على الأحوط، و يتخير غيره بينه و بين التقصير، و يتعين على النساء التقصير، فيحل بعد التقصير من كل شىء إلا النساء و الطيب، و الأحوط اجتناب الصيد أيضاً، و إن كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الإحرام، نعم يحرم عليه لحرمة الحرم،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يأتى إلى مكة ليومه إن شاء، فيطوف طواف الحج و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه، فيحل له الطيب، ثم يطوف طواف النساء و يصلى ركعتيه فتحل له النساء،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يعود إلى منى لرمى الجمار فبيت بها لىالى التشريق، وهى الحادية عشرة و الثانية عشرة و الثالث عشرة، و بيتوته الثالث عشرة إنما هى فى بعض الصور كما يأتى، و يرمى فى أيامها الجمار الثلاث،

القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- و لو شاء لا يأتى إلى مكة ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر، و مثله يوم الثانى عشر، ثم ينفر بعد الزوال لو كان قد اتقى النساء و الصيد، و إن أقام إلى النفر الثانى و هو الثالثة عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرمى جاز أيضاً، ثم عاد إلى مكة للطوافين و السعى، و الأصح الاجتزاء بالطواف و السعى تمام ذى الحجة، و الأفضل الأحوط أن يمضى إلى مكة يوم النحر، بل لا ينبغي التأخير لعدده فضلاً عن أيام التشريق إلا لعذر.

يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوّه * أو نوى غيره * * أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح * * * .
- * و هو محال بأن يحرم من دون نية الإحرام.
- * * و هو العمرة المفردة.
- * * * نعم أنه لو أتى بعمرة مفردة فى أشهر الحج و بقى إلى أن يدرك الحج، جاز أن يتمتع بها بل يستحب ذلك إذا بقى فى مكة إلى هلال ذى الحجة و يتأكد إذا بقى إلى يوم التروية.

أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج

- ثانيها- أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج، فلو أتى بعمرته أو بعضها في غيرها لم يجز له أن يتمتع بها، و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجة بتمامه على الأصح.

أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثالثها- أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة*، فلو أتى بالعمرة في سنة و بالحج في الأخرى لم يصح و لم يجز عن حج التمتع، سواء أقام في مكة إلى العام القابل أم لا، و سواء أحل من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى العام القابل.

- * على الأحوط.

أن يكون إحرام حجه من بطن مكة

- رابعها- أن يكون إحرام حجه من بطن مكة مع الاختيار، أما عمرته فمحل إحرامها المواقيت الآتية،
- و أفضل مواضعها المسجد، و أفضل مواضعه مقام إبراهيم (ع) أو حجر إسماعيل (ع) و لو تعذر الإحرام من مكة أحرم مما يتمكن، و لو أحرم من غيرها اختياراً متعمداً بطل إحرامه، و لو لم يتداركه بطل حجه، و لا يكفيه العود إليها من غير تجديد، بل يجب أن يجدده فيها، لأن إحرامه من غيرها كالعدم، و لو أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها و التجديد مع الإمكان، و مع عدمه جدده في مكانه*.
- *لا يبعد جواز الاكتفاء بإحرامه إذا كان حينه أيضاً غير متمكّن من الرجوع إلى مكة، بل مطلقاً و إن كان الإحتياط ما ذكره الماتن (ره)

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- خامسها- أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد، فلو استؤجر اثنان لحج التمتع عن ميت أحدهما لعمرته و الآخر لحجة لم يجز عنه، و كذا لو حج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن آخر لم يصح.

أن لا يخرج من مكة بعد الإحلال عن عمرة التمتع

- مسألة ٢ الأحوط* أن لا يخرج من مكة بعد الإحلال عن عمرة التمتع بلا حاجة، و لو عرضته حاجة فالأحوط** أن يحرم للحج من مكة و يخرج لحاجته و يرجع محرماً لإعمال الحج، لكن لو خرج من غير حاجة و من غير إحرام ثم رجع و أحرم و حج صح حجه.

* و إن كان الأقوى جوازه.

** و إن كان الأقوى جوازه.

وقت الإحرام للحج موسم

- مسألة ٣ وقت الإحرام للحج موسم فيجوز التأخير إلى وقت يدرك وقوف الاختياري من عرفة، و لا يجوز التأخير عنه، و يستحب الإحرام يوم التروية، بل هو أحوط.

لو نسي الإحرام

- مسألة ٤ لو نسي الإحرام و خرج إلى عرفات و جب الرجوع للإحرام من مكة، و لو لم يتمكن لضيق وقت أو عذر أحرم من موضعه* و لو لم يتذكر الى تمام الأعمال صح حجه، و الجاهل بالحكم في حكم الناسي**، و لو تعد ترك الإحرام إلى زمان فوت الوقوف بعرفة و مشعر بطل حجه***.
- * ولو كان في المشعر.
- ** سواء كان الإحرام للحج أو عمرة التمتع أو العمرة المفردة
- *** نعم لو أحرم من غير مكة نسياناً و لم يتمكن من العود إليها صحّ إحرامه من مكانه بل لا يبعد صحّة إحرامه الأوّل إذا كان حينه أيضاً غير متمكّن من الرجوع إلى مكة.

لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره

- مسألة ٥ لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً، نعم لو ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحج جاز له نقل النية إلى الافراد*، و يأتي بالعمرة بعد الحج، و حد ضيق الوقت خوف فوات الاختيارى من وقوف عرفة على الأصح،
- و الظاهر عموم الحكم بالنسبة إلى الحج المندوب، فلو نوى التمتع ندبا و ضاق وقته عن إتمام العمرة و إدراك الحج جاز** له العدول إلى الافراد، و الأقوى عدم وجوب العمرة عليه.
- * بل يجب عليه النقل لو خاف عن إدراك الحج لو استمر فى العمرة.
- ** بل يجب عليه العدول لو خاف عن إدراك الحج لو استمر فى العمرة.

لو علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت

- مسألة ٦ لو علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة و إدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة لا يبعد جواز العدول من الأول الى الافراد،
- بل لو علم حال الإحرام بضيق الوقت جاز له الإحرام بحج الافرادو إتيانه ثم إتيان عمرة مفردة بعده، و تم حجه و كفى عن حجة الإسلام،
- و لو دخل في العمرة بنية التمتع في سعة الوقت و آخر الطواف و السعى متعمدا إلى أن ضاق الوقت ففي جواز العدول و كفايته إشكال*، و الأحوط العدول و عدم الاكتفاء لو كان الحج واجبا عليه.
- * بل لا اشكال في جواز العدول و كفايته بل كل من ضاق الوقت للتمتع له فله العدول إلى الأفراد و الإكتفاء به .

الحائض و النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر و إتمام العمرة

- مسألة ٧ الحائض و النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر و إتمام العمرة يجب عليها العدول إلى الافراد و الإتمام ثم الإتيان بعمرة بعد الحج*،
- و لو دخل مكة من غير إحرام لعذر*** و ضاق الوقت أحرم لحج الافراد، و أتى بعد الحج بعمرة مفردة، و صح و كفى عن حجة الإسلام.
- * هذا إذا كان عذرها قبل الإحرام أو حينه و أما لو كان بعده فلو كان بعد نصف الطواف فيجب عليها ترك الطواف و إتيان السعي و التقصير فتحل و تحرم للحج متمتعة و بعد رفع العذر تكمل طوافها من حيث تركه و لو كان عذرها بعد الإحرام و قبل نصف الطواف فهي بالخيار بين العدول كالأول أو التكميل كالثاني إلا أنها لو اختارت التكميل يجب عليها بعد رفع العذر قضا طواف العمرة من أوله.
- *** أو لغير عذر.

صورة حج الافراد

- مسألة ٨ صورة حج الافراد كحج التمتع إلا في شيء واحد، و هو أن الهدى واجب في حج التمتع و مستحب في الافراد.

صورة العمرة المفردة

- مسألة ٩ صورة العمرة المفردة كعمرة التمتع إلا في أمور:
- أحدها أن في عمرة التمتع يتعين التقصير و لا يجوز الحلق: و في العمرة المفردة تخير بينهما،
- ثانيها أنه لا يكون في عمرة التمتع طواف النساء و إن كان أحوط، و في العمرة المفردة يجب طواف النساء،
- ثالثها ميقات عمرة التمتع أحد المواقيت الآتية، و ميقات العمرة المفردة أدنى الحل و إن جاز فيها الإحرام من تلك المواقيت.

ميقات العمرة

- ٢٦١١. الثامن: ميقات العمرة ميقات الحج لمن كان خارجاً من المواقيت إذا قصد مكة، أمّا أهل مكة أو من فرغ من الحجّ و أراد الاعتمار، فإنه يخرج إلى أدنى الحلّ، و ينبغي أن يكون أحد المواقيت التي وقتها النبي صلى الله عليه و آله و سلم للعمرة المبتولة.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- مسألة ٧٤٣: مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ هُوَ مِيقَاتُ الْحَجِّ إِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْمَوَاقِيتِ إِذَا قَصَدَ مَكَّةَ، أَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ أَوْ مَنْ فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ ثُمَّ أَرَادَ الْإِعْتِمَارَ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى أَدْنَى الْحَلِّ.
- وَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْعِمْرَةِ الْمَبْتُولَةِ، وَ هِيَ ثَلَاثَةٌ: التَّنْعِيمُ: وَ الْحَدِيبِيَّةُ، وَ الْجَعْرَانَةُ.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- روى ابن بابويه أنّ النبي صلّى الله عليه وآله اعتمر ثلاث عمر متفرّقات كلّها في ذي القعدة: عمرة أهلّ بها من عسفان، وهي عمرة الحديبية، و عمرة القضاء أحرم بها من الجحفة، و عمرة أهلّ فيها من الجعرانة، وهي بعد أن رجع من الطائف من غزاة حنين «١» «٢».
- (١) في «ق، ك» و الطبعة الحجرية: خير. و الصحيح ما أثبتناه من المصدر. و انظر: المغازي - للواقدي - ٣: ٩٥٨ - ٩٥٩.
- (٢) الفقيه ٢: ٢٧٥ - ١٣٤١.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- مسألة ٧٤٤: صورة العمرة المفردة أن يحرم من الميقات الذي يسوغ له الإحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف ثم يصلي ركعتيه ثم يسعى بين الصفا و المروة ثم يقصر أو يحلق ثم يطوف طواف النساء ثم يصلي ركعتيه و قد أحل من كل شيء أحرم منه.
- و هكذا عمرة التمتع إلا أنه لا يطوف للنساء فيها و لا يصلي ركعتيه، بل يحل من كل شيء أحرم منه عند التقصير.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و شرائط وجوب العمرة المفردة هي شرائط وجوب الحجّ.
- و تجب في العمر مرةً بأصل الشرع، و قد تجب باليمين و النذر و العهد و الاستئجار و الإفساد و الفوات و الدخول إلى مكة مع انتفاء العذر و عدم تكرار الدخول. و يتكرر وجوبها بتكرّر السبب.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و الفرق بينها و بين المتمتع بها: أنَّ المتمتع بها إنما تجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام، و لا يصح فعلها و لا الإحرام بها إلا في أشهر الحجّ، و يلزم فيها التقصير، و لا يجوز الحلق، فإن حلق رأسه، لزمه دم، و لا يجب فيها طواف النساء. و المفردة تلزم حاضري المسجد الحرام، و تصحّ في جميع أيام السنة، و يجب فيها طواف النساء، و يجوز فيها الحلق، و تسقط المفردة مع الإتيان بعمرة المتمتع.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و لو أحرم بالمفردة و دخل مكة، جاز أن ينوي التمتع، و يلزمه دمه إذا كان في أشهر الحج، و لو كان في غير أشهره، لم يجز.
- و لو دخل مكة متمتعاً، لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحج، لأنه مرتبط به. نعم لو خرج بحيث لا يحتاج إلى استئذان إحرام، جاز. و لو خرج فاستأنف عمرة، تمتع بالأخيرة.
- و الحلق في المفردة أفضل من التقصير، فإذا فعل أحدهما، أحلّ من كل شيء أحرم منه إلّا النساء، فإذا طاف طواف النساء، حللن له.
- و طواف النساء واجب في العمرة المفردة على كل حاجّ من ذكر أو أنثى أو خنثى أو خصي أو صبي.
- و لا يجب في المفردة هدى، فلو ساق هدياً، نحره - قبل أن يحلق - بفناء الكعبة بالموضع المعروف بالحزورة، لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح - : «من ساق هدياً في عمرة فلينحره قبل أن يحلق» قال: «و من ساق هدياً و هو معتمر نحر هديه عند المنحر و هو بين الصفا و المروة، و هي الحزورة» «١».
- و لو جامع قبل السعي، فسدت عمرته، و وجب عليه قضاؤها و الكفارة، لقول الصادق عليه السلام في الرجل يعتمر عمرة مفردة ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى امرأته قبل أن يسعى بين الصفا و المروة، قال:
- «قد أفسد عمرته و عليه بدنة، و يقيم بمكة حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الميقات الذي وقته رسول الله صلى الله عليه و آله لأهله فيحرم منه و يعتمر» «٢».

(١) الكافي ٤: ٥٣٩ - ٥، الفقيه ٢: ٢٧٥ - ١٣٤٣.

(٢) الكافي ٤: ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٢، الفقيه ٢: ٢٧٥ - ١٣٤٤، التهذيب ٥: ٣٢٣ - ٣٢٤ - ١١١١ بتفاوت يسير في بعض الألفاظ.

تذكرة الفقهاء (ط - الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٤٠

- و لا يجوز لمن وجب عليه العمرة أن يعتمر عن غيره، كالحج، و ينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنه محرم بالعمرة المفردة، فإذا دخل الحرم، قطع التلبية.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- الأول في المواقيت:
- و يجب الإحرام منها على كل من دخل مكة - إلا من دخلها بعد إحرام قبل الشهر «٤»، و المتكرر - فلو أحرم قبلها لم يصح، إلا للناذر، و من يعتمر في رجب إذا خاف خروجه قبل الوصول.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- قوله: «و يجب الإحرام منها إلخ».
- أمّا وجوب الإحرام من المواقيت على كل مكلف أراد دخول مكة، إذا مرّ عليها، سواء أراد نسكا من العمرة، و الحج أم لا - بل على كل مكلف أراد دخولها من خارج الحرم، مطلقا إلا من استثنى، فالظاهر أنه إجماعي و لا نزاع بين الأصحاب، بل بين الفقهاء فيه.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و يدل عليه الأخبار، مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من تمام الحج و العمرة ان تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله **لا تجاوزها الا و أنت محرم** «١».

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الرواية ١.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و ما فى صحیحة الفضیل بن یسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بدنة قبل ان ينتهى إلى الوقت الذى يحرم فيه فأشعرها و قلدها أ يجب عليه حين فعل ذلك ما يجب على المحرم؟ قال: لا و لكن إذا انتهى الى الوقت فليحرم ثم ليشعرها و ليقلدها فان تقليده الأول ليس بشيء «١».

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب المواقيت الرواية ١.

ميقات العمرة

- و ما فى صحيحة صفوان بن يحيى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام فلا يجاوز الميقات الا من علة «٢».
- و رواية رفاعة بن موسى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يعرض له المرض الشديد قبل ان يدخل مكة، قال: لا يدخلها الا باحرام «٣» و فى الطريق سهل بن زياد «٤».
- (٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب المواقيت الرواية ١ ما نقله فى الشرح قطعة من الرواية فراجع.
- (٣) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ٨.
- (٤) و السند كما فى الكافى عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن رفاعة بن موسى.

مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ

- و صحیحة عاصم بن حمید (الثقة) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أ يدخل أحد الحرم إلا محرماً؟ قال: لا إلا مريضاً أو مبطوناً. «٥».
- (٥) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ١ أوردها في التهذيب في موضعين باب الخروج إلى الصفا مع الهمزة (في قوله عليه السلام: يدخل) و في باب الزيادات بلا همزة.

ميقات العمرة

- و صحیحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام هل يدخل الرجل مكة (الحرم خ ل) بغير إحرام؟ فقال: لا إلا ان يكون مريضاً أو به بطن «٦».
- و صحیحة رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل به بطن و وجع شديد أ يدخل مكة حلالاً؟ فقال: لا يدخلها إلا محرماً (و قال يحرمون عنه يب) و قال: ان الخطابة (الخطابين خ ل) و المجتلبة أتوا النبي صلى الله عليه و آله فسألوه فأذن لهم ان يدخلوا حلالاً «٧».
- (٦) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ٢ و في النسخة المطبوعة أبا عبد الله (عليه السّلام) بدل أبا جعفر (عليه السّلام).
- (٧) نقل صدرها في الوسائل في الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ٣ و ذيلها في الباب ٥١ من تلك الأبواب الرواية ٢.
- مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٦، ص: ١٦١
-

و أمّا الاستثناء، فيدل بعض هذه الاخبار على استثناء المريض، لعلّة التضرّر بالإحرام، ضرراً لا يتحمّل مثله، لعدم لبس المخيط.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- والظاهر أنه يأتي على ما يقدر تقدم خ عليه من التَّيَّةِ، والتَّيَّةِ، وغيرهما، من لبس غير المخيط، وقلعه مهما أمكن ولعلَّه على ذلك - أو على غير المتضرر - يحمل ما في رواية رفاعَةَ، من عدم جواز دخول المريض، أأ محرماً «١» و يحمل غيرها على غير القادر، أو ترك ما لا يقدر.
- وحمل الشيخ رواية رفاعَةَ على الأفضل والاولى.
- ويمكن حملها على الإحرام عنه أيضاً كما يدل عليه قوله: وقال: ويحرمون عنه «٢» والأولى الإتيان بما أمكن، والتولية في غيره، ويدل عليه ويحرمون عنه في الرواية السابقة.
- ومرسلة جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف؟ فقال: يحرم عنه رجل.
- يحتمل التبرع، والاستيجار، لو كان له ولي أو أحد المؤمنين «٣».
- وصحيفة رفاعَةَ المتقدمة تدل على استثناء الحطَّابين، والذين يجتلبون الأشياء من الخارج إلى مكة، من الحنطة والشعير وغيرهما من الأطعمة والأشربة والفواكه.
- ولا يبعد تميمها لكل متكرر يصعب منه الإحرام، للاشتراك في المعنى المفهوم، كما هو المذكور في كلام الأصحاب، ويحتمل عدم التعدى عن موضع النص

(١) تقدمت آنفاً.

(٢) كما في رواية رفاعَةَ.

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب المواقيت الرواية ٤.

مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٤، ص: ١٤٢

أأ من دخلها بعد الإحرام قبل شهر

- وأما استثناء من خرج و دخل قبل مضي شهر من أول الإحلال على الظاهر - لانه لو بقي محرماً مدة ثم خرج، له الدخول بذلك الإحرام على الظاهر، فتأمل - فللروايات مثل مرسلة حفص بن البختري و ابان بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج في الحاجة من الحرم، قال: ان رجع في الشهر الذي خرج فيه دخل بغير إحرام و ان دخل في غيره دخل بإحرام «١».
- وحسنة حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من دخل مكة متمتعاً في أشهر الحج لم يكن له ان يخرج حتى يقضى الحج فان عرضت له حاجة الى عسفان أو الى الطائف أو الى ذات عرق خرج محرماً و دخل مليباً بالحج فلا يزال على إحرامه فان رجع الى مكة رجع محرماً و لم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس الى منى (على إحرامه و ان نسيه كان وجهه ذلك الى منى - كما) قلت: فان جهل و خرج الى المدينة أو الى نحوها بغير إحرام ثم رجع في اثنان الحج في أشهر الحج يريد الحج أ يدخلها (فيدخلها خ ل) محرماً أو بغير إحرام؟ فقال: ان رجع في شهره دخل بغير إحرام و ان دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت: فأى الإحرامين و المتعنين متعة؟ الأولى، أو الأخيرة؟ قال: الأخيرة هي عمرته و هي المحتبس بها التي وصلت بحجته قلت: فما فرق بين المفردة و بين عمرة المتعة إذا دخل في أشهر الحج؟
- قال: أحرم بالعمرة و هو بنوى العمرة ثم أحل منها و لم يكن (و ليس خ ل) عليه دم و لم يكن محتسباً بها لأنه لا يكون بنوى الحج «٢».
- وصحيفة إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يجيء فيقضى متعته ثم تبدو له الحاجة فيخرج إلى المدينة أو الى ذات عرق أو الى

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٤.

مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٤، ص: ١٤٣

.....

- بعض المعادن؟ قال: يرجع الى مكة بعمرة ان كان في غير الشهر الذي يتمتع (تمتع خ ل) فيه لأن لكل شهر عمرة، و هو مرتين بالحج قلت: فأنه دخل في الشهر الذي خرج فيه قال: كان ابي عليه السلام مجاوراً ههنا فخرج بتلقى (ملتقياً خ ل) بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ ذات عرق أحرم عن ذات عرق بالحج و دخل و هو محرّم بالحج «١».
- وحمل الشيخ هذه على الأفضل، و يحتمل كونه بعد شهر، لاحتمال كون مجاورته (عليه السلام) أكثر من شهر، و ان كان خلاف الظاهر، فتأمل، فلا ينافي ما سبق.
- كما حمل صحيفة جميل بن دراج (الثقة) - عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج الى جدة في الحاجة فقال: يدخل مكة بغير إحرام - «٢» على من [٣] خرج من مكة و عاد في الشهر الذي خرج فيه لما تقدم من الأخبار.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

• ثم اعلم أنّ ظاهر الأصحاب، وبعض الاخبار المتقدمة، عدم جواز الخروج للمتمتع بعد العمرة قبل قضاء الحج من مكة بعد شهر حيث يحتاج الى تجديد الإحرام، إلا مع الحاجة، فيخرج محرماً للحج، فيمضى الى عرفات، إذا ضاق الوقت عن دخول مكة.

• كما يدل عليه حسنة حفص بن البختري (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قضى متعته و عرضت له حاجة أراد أن يمضى إليها قال: فقال: فليغتسل للإحرام و ليهل بالحج و ليمض في حاجته فان لم يقدر على الرجوع الى مكة،

• [٣] قوله فده: على من خرج آه متعلق بقوله: كما حمل، و ليس من تنمة الرواية.

• (١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٨.

• (٢) الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام الرواية ٣.

• مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٦، ص: ١٦٤

•

• مضى الى عرفات.

• و ان دخل مكة دخل مليباً بالحج، و لم يقرب البيت، و يمضى مع الناس الى عرفات «١» كما دلت عليه حسنة حمّاد المتقدمة، «٢».

• و ان خرج من غير إحرام، فإن دخل قبل مضى الشهر دخل بغير إحرام، و ان دخل بعد شهر يحرم بالعمرة المتمتع بها، و هذه الأخيرة هي متعته، كما دلت عليه الحسنة المتقدمة.

• و حسنة الحلبي - قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بالعمرة إلى الحج يريد الخروج إلى الطائف؟ قال: يهل بالحج من مكة و ما أحب ان يخرج منها ألاً محرماً و لا يتجاوز الطائف انها قريبة من مكة - «٣».

• تدل على جواز الخروج من غير إحرام فيكون إحراماً (إحرامه خ ل) مستحباً، فلا يكون خروجه بغير إحرام حراماً، بل مكروهاً. و عليها تحمل الأخبار الدالة على عدم جواز الخروج ألاً محرماً، و كأنه إليه أشار في التهذيب، بقوله: و لا ينبغي للمتمتع بالعمرة إلى الحج، ان يخرج من مكة قبل ان يقضى مناسكه، إلا لضرورة، فإن اضطر الى الخروج، خرج الى حيث لا يفوته الحج، و يخرج محرماً بالحج، فإن أمكنه الرجوع الى مكة، و ألاً مضى الى عرفات، و ان خرج بغير إحرام، ثم عاد، فإن كان عودته في الشهر الذي خرج فيه، لا يضره ان يدخل مكة بغير إحرام، و ان كان دخل في غير الشهر الذي خرج فيه، دخلها محرماً بالعمرة الى

• (١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٤.

• (٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٦.

• (٣) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٧.

• مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ٦، ص: ١٦٥

•

• الحج، و تكون عمرته الأخيرة، هي التي يتمتع بها الى الحج «١».

• و يمكن حملها على الاستحباب قبل الشهر، فتأمل، لكن القول بالاستحباب غير ظاهر.

• و ان هذه تدل كغيرها على ان مِيقَاتُ حَجِّ التَّمَتُّعِ هُوَ نَفْسُ مَكَّةَ، و ان في بعض الأخبار المتقدمة، إشارة إلى اشتراط شهر بين إحرامين، و سيجيء تحقيقه.

• و الظاهر ان أوّله من الإحلال، و انه هلال، إذا اتفق، و ثلاثون يوماً ان لم يتفق و يحتمل إتمام الشهر كما قيل في أمثاله.

• و لعل المراد - بالشهر الذي يحرم فيه الخروج، أو يكبره للمتمتع - هو ذلك، أيضاً.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

• و ان تحريم الدخول أآ محرما المراد به دخول مكة، كما هو المصرح فى بعض الاخبار «٢» و كلام الأصحاب، و إن كان فى بعضها الحرم، و المراد به مع ارادة دخولها، إذ الظاهر أنه لو أراد دخول الحرم فقط، و الرجوع لا يجب عليه الإحرام.

• و أنه عام بالنسبة الى من يريد نسكا، أم لا.

• و أنه على تقدير عدم نسك عليه، يلزمه إتمام العمرة، لأنه صار محرما، فلا بد للإحلال من أفعال العمرة، ثم يحل باحلالها، و لأنه إذا أحرم، لا بد أن يحرم، أما بالحج، أو بالعمرة، إذ لا إحرام لغيرهما، أآ أنه لو كان عليه أحدهما يتوى ذلك، و يفعله، و ذلك يكفى، و أآ فلا بد من العمرة.

• و أيضا أن ظاهرهما «٣» و جوبه، على كل من خرج من مكة إلى خارجها،

(١) انتهى عبارة التهذيب.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٦.

(٣) اى الاخبار و كذا كلام الأصحاب.

مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان، ج ٦، ص: ١٦٦ و المتكرر.

• بحيث يصدق عليه أنه خارج، و يريد دخولها، سواء كان من أهله، أم لا، أآ من استثنى.

• و لعل المتردد الى ضياعه و بساينه و أرضه، إذا صار بحيث يصدق عليه التكرار، داخل فى الاستثناء، فى عباراتهم، و صرح فى المنتهى بصاحب الضيعة و الاخبار خالية عنه، أآ ان يفهم من الحطابين و المجتلبية «١» بالاعتبار، فتأمل.

• و انه يحتمل ان يكون مخصوصا بمن يخرج الى ميقات، أو الى خارج الحرم، و يكون المراد بدخول مكة دخولها من خارج الحرم، للأصل، مع نص صريح «٢» فى ذلك، و احتمال ارادة ذلك.

• و لان غير ذلك تكليف شاق منفى بالعقل و النقل.

• و لان المتعارف خروج من فيها عنها، و دخولها، مع عدم الإحرام، و لعل كان كذلك فى زمانهم (عليهم السلام) الى الآن، و ما منع من ذلك أحد.

• و لان الظاهر أن الإحرام لا بد أن يقع من ميقات عينه الشارع، و هو منحصر فى المذكورات، و ليس موضع هذا الإحرام مذكورا فيها.

• و لان ميقات إحرام العمرة، أآ أدنى الحل، أو أحد المواقيت، الظاهر ان ذلك بالإجماع، و النص، و لو لزم لغير الواصل إلى أدنى الحل و خارج الحرم إحرام دون ذلك، لزم خلافهما [٣].

• و يؤيده، رواية وردان عن ابى الحسن الأول عليه السلام قال: من كان من مكة على مسيرة عشرة أميال لم يدخلها إلآ بإحرام، فتأمل «٤».

[٣] أى خلاف النص و الإجماع.

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام الرواية ٢.

(٢) لاحظ الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام.

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ٥.

• اردبیلی، احمد بن محمد، مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان، ١٤ جلد، دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، قم - ايران، اول، ١٤٠٣ هـ ق

میقات العمرة

- المسألة الثانية [عدم جواز دخول مكة بغير إحرام]
- - يجب الإحرام من المواقيت المتقدمة على كل من دخل مكة، فلا يجوز لأحد دخولها بغير إحرام إلا ما استثنى من ما يأتي بيانه.

ميقات العمرة

- اما الحكم الأول فيدل عليه - مضافا الى اتفاق الأصحاب على الحكم المذكور - روايات: منها -
- ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم « ١ » قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام): هل يدخل الرجل مكة بغير إحرام؟ فقال: لا إلا ان يكون مريضا أو به بطن».
- و في الصحيح عن عاصم بن حميد « ٢ » قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أ يدخل أحد الحرم إلا محرما؟ قال: لا إلا مريض أو مبطون».

مبقات العمرة

• و روى ابن بابويه عن على بن أبى حمزة «٣» قال: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل يدخل مكة فى السنة المرة و المرتين و الثلاث كيف يصنع؟ قال: إذا دخل فليدخل ملبيا، و إذا خرج فليخرج محلا».

• و فى الصحيح عن محمد بن مسلم «٤» قال: «سألت أبا جعفر (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٤٨، و الوسائل الباب ٥٠ من الإحرام.

مبقات العمرة

- (٢) التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٤٨، و الوسائل الباب ٥٠ من الإحرام.
- (٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٩، و الوسائل الباب ٥٠ من الإحرام، و الباب ٦ من العمرة.
- (٤) روى الشيخ فى التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٤٨ حديث محمد بن - مسلم بطريقين، و فى كليهما: «هل يدخل الرجل مكة بغير إحرام؟» و أوردهما فى الوسائل فى الباب ٥٠ من الإحرام رقم (٢) و (٤) إلا انه أورد الأول بهذا اللفظ: «هل يدخل الرجل الحرم بغير إحرام؟» و رواه الصدوق فى الفقيه ج ٢ ص ٢٣٩ بلفظ: «مكة» أيضا. و أورد الحديث فى الوافى باب (انه لا يجوز دخول مكة بغير إحرام إلا لعلّة) جامعاً بين طريقى التهذيب و الفقيه، و اللفظ فيه كما أورده المصنف (قدس سره) هنا.

ميقات العمرة

- السلام): هل يدخل الرجل بغير إحرام؟ فقال: لا إلا ان يكون مريضا أو به بطن».
- و ظاهر الصحاح الثلاث المذكورة سقوط الإحرام عن المريض مطلقا، و به قطع الشيخ في جملة من كتبه، و المحقق في النافع.
- و قال في التهذيب: ان الأفضل للمريض الإحرام. و استدل

ميقات العمرة

- بما رواه في الصحيح عن رفاعة بن موسى «١» قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل به بطن و وجع شديد، يدخل مكة حلالاً؟
- فقال: لا يدخلها إلا محرماً. و قال: يحرمون عنه. ان الحطابين و المجتلبه أتوا النبي (صلى الله عليه و آله) فسألوه، فأذن لهم ان يدخلوا حلالاً».
- و بهذا جمع من تأخر عنه ايضاً بين هذه الروايات.
- و مثل صحيحة رفاعة المذكورة

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- ما رواه في الكافي عنه ايضاً عن ابي عبد الله (عليه السلام) «٢» قال: «سألته عن الرجل يعرض له المرض الشديد قبل ان يدخل مكة. قال: لا يدخلها إلا بإحرام».
- و يمكن الجمع بينها، بحمل الروايات المبيحة للدخول من غير إحرام على من لا يتمكن من الإتيان بالمناسك و لو بالحمل، و الأخيرين على من يتمكن.

(١) التهذيب ج ٥ ص ١٦٥، و الوسائل الباب ٥٠ و ٥١ من الإحرام.

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من الإحرام.

ميقات العمرة

- و يحتمل - و لعله الأقرب - حمل خبرى رفاة على التقية، فإن مذهب أبى حنيفة - على ما نقله فى المنتهى - انه لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير إحرام إلا من كان دون الميقات «١».
- و لا ريب ان مذهب أبى حنيفة فى زمانه له صيت و شهرة و قوة بخلاف سائر المذاهب فالتقية أقرب قريب فى الخبرين المذكورين.

(١) المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٨.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و يجب على الداخل أن ينوى بإحرامه النسك من حج أو عمرة، فإن الإحرام و ان كان عبادة إلا انه غير مستقل بنفسه بل اما ان يكون لحج أو عمرة.
- و يجب إكمال النسك الذي تلبس به ليتحلل من الإحرام.
- و لا يخفى ان الإحرام إنما يوصف بالوجوب مع وجوب الدخول، و إلا كان شرطاً غير واجب كوضوء الناقل.

ميقات العمرة

- [الموارد المستثناة من هذا الحكم]
- و اما الحكم الثاني فإنه قد استثنى الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) من هذا الحكم مواضع:

ميقات العمرة

- أحدها - الحطابون و المجتلبة
- ، و يدل عليه صحة رفاة المتقدمة و الظاهر ان المراد بالمجتلبة من يجلب الأشياء الى البلد كالحنطة و الدقيق و الشعير و الحشيش و الفواكه و نحوها. و الأصحاب قد عبروا هنا بالتكرار قال في المدارك: و مقتضى عبارة المصنف و غيره استثناء كل من يتكرر دخوله و ان لم يدخل في قسم المجتلبة. و هو غير بعيد، و ان كان الاقتصار على مورد النص اولى. انتهى. و هو جيد.
- و

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- ثانيها - العبيد
- ، صرح به الشيخ و جماعة، فجوزوا لهم دخول مكة بغير إحرام. و استدل عليه في المنتهى بان السيد لم يأذن لهم بالتشاغل بالنسك عن خدمته، فإذا لم تجب عليهم حجة الإسلام لهذا المنع فعدم وجوب الإحرام لذلك أولى. انتهى. و هو جيد. و مرجعه الى ان الإحرام إنما يجب للنسك، و النسك غير جائز له بدون اذن السيد، فيسقط الإحرام حينئذ.

ميقات العمرة

- وثالثها - من دخلها لقتال
- ، فإنه يجوز ان يدخلها محلا، كما دخل النبي (صلى الله عليه و آله) و أصحابه عام الفتح. و الحكم بذلك مشهور بين الأصحاب، و مستندهم دخوله (صلى الله عليه و آله) و أصحابه عام الفتح «١». مع ان صحيحة معاوية بن عمار «٢» دلت على انه قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) يوم فتح مكة: ان الله حرم مكة يوم خلق السماوات و الأرض، و هي حرام الى ان تقوم الساعة، لم تحل لأحد قبلي و لا تحل لأحد بعدى و لم تحل لى إلا ساعة من نهار.

مبقات العمرة

- قال فى المنتهى بعد ذكر جواز الدخول بغير إحرام للحطابين و المرضى و كل من يتكرر دخوله إليها: و كذا من يريد دخولها لقتال سائغ، كأن يرتد قوم فيها، أو يبغون على امام عادل، و يحتاج الى قتالهم، فإنه يجوز له دخولها من غير إحرام، لأن النبى (صلى الله عليه و آله) دخلها عام الفتح و عليه عمامة سوداء «٣» لا يقال: انه كان مختصا بالنبى (صلى الله عليه و آله) لانه قال (عليه السلام). و ذكر حديث

- (١) السيرة الحلبية ج ٣ ص ٩٨، و مشكاة المصابيح ج ٢ ص ٦٢، و المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٨.
- (٢) الوسائل الباب ٥٠ من الإحرام.
- (٣) الإمتاع للمقريزى ج ١ ص ٣٧٧، و السيرة الحلبية ج ٣ ص ٩٨، و مشكاة المصابيح ج ٢ ص ٦٢.
- الحدائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة، ج ١٥، ص: ١٢٧
- معاوية المتقدم. ثم قال: لأننا نقول: يحتمل ان يكون معناه:
- أحلت لى و لمن هو فى مثل حالى. انتهى. و لا يخفى ما فيه.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- و من ما يؤيد
- صحيحة معاوية المذكورة ما رواه الصدوق في الفقيه بسنده عن كليب الأَسَدِي عن أبي عبد الله (عليه السلام) « ١ » « ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) استأذن الله (عز و جل) في مكة ثلاث مرات من الدهر، فأذن له فيها ساعة من النهار، ثم جعلها حراما ما دامت السماوات و الأرض ».
- و روى الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب اعلام الوري « ٢ » نقلا من كتاب ابان بن عثمان عن بشير النبال عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث فتح مكة « ان النبي (صلى الله عليه و آله) قال: ألا إن مكة محرمة بتحريم الله، لم تحل لأحد كان قبلي، و لم تحل لي إلا ساعة من نهار، فهي محرمة الى ان تقوم الساعة، لا يختلي خلاها، و لا يقطع شجرها، و لا ينفر صيدها، و لا تحل لقطتها إلا لمنشد. قال: و دخل مكة بغير إحرام و عليهم السلام. الحديث ».

ميقات العمرة

- و
- رابعها- من دخلها بعد خروجه محرماً قبل مضي شهره الذي خرج فيه
- . و قد تقدم تحقيق القول في هذه المسألة في المقدمة الرابعة في المسألة الرابعة من مسائل المطلب الأول في حج التمتع «٣».

مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ

- «٤» ١٦ بَابُ عَدَمِ جَوَازِ تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ اخْتِيَارًا بغيرِ إِحْرَامٍ فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أُخْرَهُ إِلَى الْحَرَمِ
- ١٤٩٤٣ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: مَنْ تَمَامَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ أَنْ تُحْرَمَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ - الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص **لَا تُجَاوِزُهَا إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرَمٌ** الْحَدِيثُ.
- (٥) - الكافي ٤ - ٣١٨ - ١، و أورده بتمامه في الحديث ٢ من الباب ١، و ذيله في الحديث ٨ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.

میقات العمرة

- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «١».
- (١) - التهذيب ٥ - ٥٤ - ١٦٦ و التهذيب ٥ - ٢٨٣ - ٩٦٤.

مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ

- ١٤٩٤٤ - ٢ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَ لَا تُجَاوِزِ الْجُحْفَةَ إِلَّا مُحْرِمًا.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٥٧ - ١٧٧، و أورده بتمامه في الحديث ٣ من الباب ٦ من هذه الأبواب.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- ١٤٩٤٥ - ٣ - «٣» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي شُعَيْبِ الْمَحَامِلِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمْ ع قَالَ: إِذَا خَافَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ أُخْرَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْحَرَمِ.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٥٨ - ١٨٢.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- أُقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٤» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٥».
- (٤) - تقدم في الحديثين ٣، ٤ من الباب ١، و في الحديث ١ من الباب ١٥ من هذه الأبواب، و في الحديث ٢٩ من الباب ٢ من أبواب أقسام الحج.
- (٥) - ياتي في الباب ١٧ من هذه الأبواب.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- ١٤٨٧٥ - ٣ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْإِحْرَامُ مِنْ مَوَاقِيْتِ خَمْسَةَ وَقْتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص - لَا يَنْبَغِي لِحَاجٍ وَ لَا لِمُعْتَمِرٍ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَهَا وَ لَا بَعْدَهَا - وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ - يُصَلِّي فِيهِ وَ يَفْرُضُ الْحَجَّ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ النَّجْدِ الْعَقِيقَ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ - وَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْغَبَ عَنْ مَوَاقِيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ص.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣١٩ - ٢.

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- ١٤٨٧٦ - ٤ - «٣» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَ يَفْرُضُ الْحَجَّ - فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ سَارَ وَ اسْتَوَتْ بِهِ الْبِيدَاءُ - حِينَ يُحَاذِي الْمِيلَ الْأَوَّلَ أَحْرَمَ.
- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٤» وَ كَذَا كُلُّ مَا قَبْلَهُ.
- (٣) - الفقيه ٢ - ٣٠٢ - ٢٥٢٢، و أورد قطعة منه في الحديث ١ من الباب ١١ من هذه الأبواب.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٥٥ - ١٦٧.
- وسائل الشيعة؛ ج ١١، ص: ٣٣١

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- «٥» ١٥ بَابُ أَنْ كُلَّ مَنْ مَرَّ بِمِيقَاتٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ
- ١٤٩٤١ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ بَعْضَ مَوَالِيكَ بِالْبَصْرَةِ - يُحْرَمُونَ بِبَطْنِ الْعَقِيقِ وَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَاءٌ - وَ لَا مَنْزِلٌ وَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مَثْوَنَةٌ شَدِيدَةٌ - وَ يُعَجَّلُهُمْ أَصْحَابُهُمْ وَ جَمَّالُهُمْ - وَ مِنْ وَرَاءِ بَطْنِ الْعَقِيقِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ مِيلًا مَنْزِلٌ فِيهِ مَاءٌ - وَ هُوَ مَنْزِلُهُمُ الَّذِي يَنْزِلُونَ فِيهِ - فَتَرَى أَنْ يُحْرَمُوا مِنْ مَوْضِعِ الْمَاءِ - لِرَفْقِهِ بِهِمْ وَ خَفَّتِهِ عَلَيْهِمْ -

مِيقَاتُ الْعِمْرَةِ

- فَكَتَبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ لِأَهْلِهَا - وَ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا - وَ فِيهَا رُخْصَةٌ لِمَنْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ - **فَلَا تُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.**
- (٤) - الكافي ٤ - ٣٢٣ - ٢.